سياسة تعارض المصالح لجمعية روافد السقيا والتنمية

أولاً: الهدف من السياسة

تهدف سياسة تعارض المصالح إلى حماية مصالح جمعية روافد السقيا والتنمية ونزاهتها، وضمان أن جميع القرارات المتخذة من قِبل أعضاء مجلس الإدارة، أو المسؤولين التنفيذيين، أو الموظفين تتم بموضوعية وتجرد تام، وبعيداً عن أي اعتبارات شخصية أو مالية قد تؤثر على سلامة القرار.

ثانياً: نطاق التطبيق

تطبق هذه السياسة على جميع أعضاء مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي، وكافة القيادات والموظفين والمتطوعين في الجمعية دون استثناء.

ثالثاً: حالات تعارض المصالح والالتزامات

1. الإفصاح والشفافية:

يجب على كل شخص تسري عليه هذه السياسة الإفصاح كتابياً لمجلس الإدارة عن أي علاقة شخصية أو تجارية أو مصلحة مالية قد ينشأ عنها تعارض حقيقي أو محتمل مع مصالح الجمعية.

2. الامتناع عن التصويت والمشاركة:

يمنع العضو الذي لديه تعارض مصالح محتمل من حضور مناقشات القرار ذي الصلة أو التصويت عليه في مجلس الإدارة أو اللجان التنفيذية.

3. التعاقدات والمشتريات:

لا يجوز للجمعية إبرام أي عقود مع أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم إلا بموافقة الجمعية العمومية المسبقة ووفقاً للأسعار السائدة في السوق وبطرق تنافسية وشفافة تماماً.

رابعاً: المسؤوليات والعقوبات

يتولى مجلس الإدارة ولجنة الرقابة الداخلية مراقبة تطبيق هذه السياسة ومراجعة الإفصاحات السنوية،

ويعتبر الإخلال ببنود هذه السياسة مخالفة جسيمة تستوجب اتخاذ الإجراءات التأديبية والنظامية المناسبة.